الفصل الأول

نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية
لعام ٢٠٠٠م
أمـر محـير

يقدم الاقتصاديون الذين يركزون على الاقتصاد السياسى لبلد ما، انتخاباته القومية - (البرلمانية، الرئاسية، إلى آخره) - مادة مثيرة للغاية، حيث إنهم ينتجون مادة حقيقية غاية الثراء للتأكد من فعالية السياسات الاقتصادية المختلفة للإدارة الحالية ورد فعل جمهور الناخبين عليها[1]. وحيث إننى تتبعت الانتخابات الرئاسية الأمريكية على مدى الربع الأخير من القرن العشرين بوصفى اقتصاديًا سياسيًا، فقد أثبتت الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠م فى الولايات المتحدة أنها أكثر الانتخابات إثارة وحيرة لهذا الكاتب. إذا ما التزمنا حرفيًا، فإن المرء يعرف أنه إذا عمل الاقتصاد بأداء جيد خلال ولاية رئيس ما (من خلال إيجاد فرص عمل كاملة، نمو مستمر، ومعدل تضخم منخفض، وفى ذات الوقت جلب الازدهار للأمة) فإن الرئيس الحالى أو مرشح حزبه السياسى فى نهاية مدة الولاية، سيفوز بالانتخابات والبيت الأبيض. جلبت الأعوام الثمانية لإدارة كلينتون-جور (١٩٩٢-٢٠٠٠م) كل ذلك للأمة. وعلى الرغم من ذلك فلم يكن جور نائب الرئيس، وإنما المحافظ الجمهورى لتكساس هو من فاز بالانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠م. كانت نتائج تلك الانتخابات بمثابة لغز محير، حيث إنها تحدت العلاقة الثابتة تاريخيًا والتى ذكرتها سابقًا عن الاقتصاد والسياسة[2]. كشفت إدارة عملية الانتخابات وانتهائها قد عن العديد من المشاكل فى النظام الانتخابى الأمريكى[3].

إن بعض تلك المشاكل والقضايا لها طبيعة إدارية، حيث إنها تتعلق بالقواعد والنظم والإجراءات، بينما يتخذ البعض الآخر طبيعة أكثر عمومية، حيث إنها تضرب بجذورها عميقًا فى الفعاليات الاقتصادية - الاجتماعية للمجتمع الأمريكى. يستحق فهم تلك الفعاليات اهتمامنا، حيث إنها تمكننا للعمل مع الولايات المتحدة بشكل أكثر فاعلية لحماية وتعزيز مصالح شعوب الدول النامية. فى سياق الديناميات الاقتصادية - الاجتماعية للمجتمع الأمريكى وتأثيرها على سياسة الدولة، فإن إحدى القضايا المهمة

التى تستحق دراسة جادة، هى العلاقة بين حالة اقتصاد الدولة واستجابة الناخبين لها من خلال صندوق الاقتراع. تقول الحكمة التقليدية إنه فى حالة عمل الاقتصاد تحت ولاية رئيس أمريكى معين، بأداء جيد للغاية بشكل متسق لعدد من السنوات من خلال إحداث نمو مهم بحيث يكون ذلك مرتبطًا بتحقيق معدلات منخفضة للبطالة، مثل ما حدث فى وقت الانتخابات الرئاسية، فإن الناس سيكونون سعداء بأدائه، وعلى هذا فإن أغلبية حقيقية من الناخبين ستفضل هذا النمط من الإدارة الاقتصادية المقتدرة وسترغب فى استمرارها[٤]. ولهذا فهم غالبًا ما يكونون واثقين من موقفهم إزاء دعم محاولة الرئيس لإعادة الانتخاب أو مرشح حزبه للقيام بالعمل فى الانتخابات الرئاسية التالية، وأن الرئيس الحالى أو مرشح الحزب سيفوز بانتخابات منصب الرئيس بسهولة. وبالتالى، فإن الحزب سيحتفظ بمنصب البيت الأبيض بفضل التصويت بالثقة من قبل الناخبين بسبب الأداء الناجح للاقتصاد.

بالمنطق ذاته، إذا ما تساوت العوامل الأخرى، فإن العكس سيكون صحيحًا إذا كان الأداء الاقتصادى يسير على نحو هزيل تحت حكم إدارة معينة.

على الرغم من ذلك، فإن نتائج الانتخابات الأمريكية عام ٢٠٠٠م قد تحدت هذه الحكمة التقليدية. على الرغم من أن أداء الاقتصاد الأمريكى كان جيدًا للغاية خلال الأعوام الثمانية ١٩٩٢ـ ٢٠٠٠م، وهى فترة إدارة كلينتون ـ جور، فإن جور نائب الرئيس فشل فى الحصول على التأييد الواسع لجمهور الناخبين الذى كان من الممكن أن يسمح له بانتصار حاسم على منافسه بوش محافظ تكساس. انتهى هذا الصراع، على العكس من ذلك، بكونه أكثر سباقات الانتخابات الرئاسية نزاعًا فى التاريخ الأمريكى، كاشفًا عن سلسلة من الأحداث التى قادت فى النهاية لإعلان فوز السيد بوش بالمقعد الرئاسى.

فى انتخابات عام ٢٠٠٠م حصل جور على عدد كلى للأصوات يبلغ ٥٠,١ مليون صوت انتخابى شعبى فى مقابل ٤٩,٨ صوت شعبى لبوش. إن هذا يمنح جور بالكاد زيادة ٠,٣ مليون صوت شعبى[٥]. من وجهة نظر صلاحية الحكمة التقليدية، ليست القضية أن جور حصل على أغلبية طفيفة على بوش، وإنما أننا اكتشفنا مشكلة كبيرة فى حالة جور حينما حاولنا التأكد من علاقته بالحكمة التقليدية. كانت مشكلة جور فى

فشله الواضح فى أن يتقدم بالأغلبية فى استطلاعات الرأى على بوش خلال فترة الحملة الانتخابية الطويلة والساخنة، وذلك على الرغم من الأداء الرفيع المستوى للاقتصاد الأمريكى خلال أعوام كلينتون ـ جور، بينما حافظ بوش على تصعيد ضغط حملته الانتخابية، موضحًا دوما أن المحافظ هو على الأقل بديل مساو لنائب الرئيس.

كان على الناخبين فى انتخابات ٢٠٠٠م أن يجيبوا عن سؤال واحد بسيط: هل عليهم أن يمنحوا صوتهم لصالح نائب الرئيس الذى كان يعمل بمهارة وكفاءة عالية مع الرئيس لجلب ثمانية أعوام من النمو الاقتصادى والازدهار والمكانة الرفيعة على المستوى العالمى للبلاد أم لا؟ من الواضح أنه على الرغم من الاقتصاد المزدهر، فإن جور فشل فى جذب نسبة كبيرة من الناخبين بشكل حاسم لصالحه.

أحاول هنا أن أقوم بدراسة حالة للولايات المتحدة بهدف تحليل السبب وراء فشل الاقتصاد الناجح والمستقر فى تعبئة مساندة واسعة النطاق بين الناخبين لصالح السيد جور، كما كان ينبغى أن تكون الحال فى ضوء الحكمة التقليدية.

فكرة ما وراء الاقتصاد

ما وراء الاقتصاد هو ظاهرة تبدو حينما يدرك شخص أو أعضاء فى مجتمع (أو جماعة) القضايا والعوامل المتعلقة بحقيقة كبرى. هذه الحقيقة الكبرى تبدو علاوة على ذلك، أنها بعيدة للغاية عن الواقع الاقتصادى الحالى. من الحقيقى، كقاعدة عامة، أن الحقيقة الاقتصادية فى الحياة اليومية هى التى تحدد القرارات المنطقية الخاصة والجماعية للفرد، والتى تؤثر على المظاهر الأخرى من الحياة. على الرغم من ذلك، ففى بعض الأحيان، يغير الوعى بالواقع الأكبر هذه المعادلة، ويظهر هناك حس جديد بالتناسب. إن حس التناسب الجديد هذا لا ينكر أهمية الواقع الاقتصادى، ولكن الإدراك يحدث هنا على أساس أنه طالما يتعلق الأمر بمشروع أو مخطط أكبر فى التحليل النهائى، فإن الواقع الأكبر يتجاوز الواقع الاقتصادى. ويمكن فلسفيًا أن نسمى هذا الوعى بالواقع الأكبر بما وراء الاقتصاد، الذى يهتم بوجهات النظر المتخطية الاقتصاد للواقع الأكبر. نحن نقدم مصطلح ما وراء الاقتصاد[٦] هنا ليوازى ما يحمله مصطلح

ما وراء الطبيعة من معنى. ينبثق ما وراء الاقتصاد حينما يبدأ هذا الوعى بالواقع الأكبر بالتأثير على قرارات المواطن الفرد الخاصة والجماعية ذات الطبيعة الاقتصادية[٧].

ويناقش هذا التحليل فكرة أنه بمجرد أن شعر الناخبون الأمريكيون بالرضا عن أداء الاقتصاد الأمريكى، وأنه لن يسبب مشاكل كبيرة فى المستقبل المنظور بغض النظر عمن يكون الرئيس عام ٢٠٠٠م، فإن اختيارهم للرئيس التالى قد وقع تحت تأثير ما أسميته بما وراء الاقتصاد. من وجهة نظرهم، كان للنظام بعض المشاكل الخطيرة وأن حل تلك المشاكل يعتمد بشكل ملحوظ على شخصية وقيم الشخص الذى سيكون الرئيس القادم للولايات المتحدة. ولهذا فإنه بالنسبة لنصف الناخبين الأمريكيين (تقريبًا)، لم يعد الاقتصاد هو العامل الحاسم الكبير فى انتخابات عام ٢٠٠٠م، ولكن على العكس من ذلك كانت القضية هى ما وراء الاقتصاد.

يعطينا القسم التالى لمحة سريعة عن انتخابات الرئاسة الأمريكية خلال المائة عام الأخيرة (١٨٩٦-١٩٩٦م). لقد اخترنا هذه الفترة؛ لأنه فى الستينيات من القرن التاسع عشر مر المجتمع الأمريكى بتجربة الحرب الأهلية الدموية. وبعد الحرب الأهلية، استمرت قضايا الوفاق فى السيطرة على السياسات الأمريكية لمدة طويلة نسبيًا. وكانت أن هدأت الأمور عند انعقاد انتخابات عام ١٨٩٦م.

وعلى هذا فإن تحليلنا يبدأ من تلك الانتخابات. سنقوم بالتركيز على العوامل الحاسمة التى لعبت دورًا حاسمًا فى اختيار الناخبين لرؤسائهم فى فترة المائة عام قيد المراجعة هنا.

إننا نعترف بشكل كامل بأنه، فى أى انتخابات رئاسية، فإن الناخبين فى أى دائرة انتخابية لهم أسباب قلقهم ورؤاهم الخاصة فى القضايا والمرشحين، وأن قرار منح صوت لمرشح يقع تحت تأثير مجموعة من العوامل والاعتبارات. على الرغم من ذلك، نبحث فى هذا التحليل ـ بشكل أساسى ـ فى إمكانية تحقق الحكمة التقليدية فى مقابل أن يصبح ما وراء الاقتصاد العامل الرئيسى المؤثر على الشعور العام للناخبين فى اختيارهم للمرشح الرئاسى. فى هذا المنحى نأخذ منهجًا ديناميًا ونعطى رؤية عامة مختصرة للعوامل المسئولة عن نتائج الانتخابات الرئاسية الماضية، مستخدمين هذا الفهم فى التركيز على القوى المسئولة عن نتيجة الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠م.

الانتخابات الرئاسية الأمريكية ١٨٩٦-١٩٩٦ ـ منظور تاريخى

سيجد القارئ فى هذا القسم تفسيراً موجزاً للغاية، حيث إن غرضنا هنا هو وضع المعلومات بشكل منظورى. ينحصر تركيزنا هنا على الانتخابات التى جاءت نتيجتها ضد الحزب السياسى للرئيس الموجود.

١ ـ **انتخابات عام ١٨٩٦م**: خسر الديمقراطيون بسبب ضعف الأداء الاقتصادى[٨]. فيما بين عامى ١٨٩٢ ـ ١٨٩٦م كان الديمقراطى جروفر كليفلاند، فى منصب الرئيس. كان يؤمن بسياسة الاقتصاد الحر وكان يتصور دوراً غير نشط للحكومة. كان صغار المزارعين وعامة الناس يعانون من قبضة احتكارات نقل السكك الحديدية، ورجال الأعمال الكبرى وكبار المزارعين، الذين كانوا يتعاونون مع بعضهم البعض. لقد ساءت الأمور وبدأ الذعر فى عام ١٨٩٣م، الأمر الذى أدى إلى إفلاس العديد من شركات نقل السكك الحديدية، وكان نتيجة ذلك انهيار بورصة الأوراق المالية والنظام البنكى. ولهذا أصبحت حالة الاقتصاد فى ١٨٩٦م عام الانتخابات الرئاسية هى القضية الأساسية، ولعبت دوراً سلبيّا بالنسبة للحزب الديمقراطى. وبالتالى خسر الديمقراطيون البيت الأبيض، حيث فاز به ويليام ماكنيلى، المرشح الرئاسى الجمهورى، وذلك بهامش كبير من الأصوات الانتخابية. احتفظ الجمهوريون بالبيت الأبيض فى انتخابات ١٩٠٠، ١٩٠٤، ١٩٠٨م وذلك بفضل الإدارة الناجحة للاقتصاد من خلال تنظيم تلك الاحتكارات.

٢ ـ **انتخابات عام ١٩١٢م**: خسر الجمهوريون بسبب معالجتهم قضية الاحتكارات بطريقة لم تحظ برضا المواطنين[٩]. فى انتخابات ١٩١٢م الرئاسية انتقد المرشح الديمقراطى وودروويلسون منهج الجمهوريين فى تنظيم قضية الاحتكارات. جادل بأن هذا التنظيم، من ناحية المبدأ، قد سمح للاحتكارات بالوجود والاستمرار فى استغلال الجماهير. وفى المقابل دعا إلى تعزيز التنافس للقضاء على الاحتكارات. لاقت رسالة ويلسون الإصلاحية دعمًا شعبيّا، الأمر الذى أدى إلى فوزه فى انتخابات ١٩١٢م بأغلبية كبيرة من الأصوات الانتخابية. وأعيد انتخابه فى عام ١٩١٦م.

٣ ـ **انتخابات عام ١٩٢٠م**: خسر الديمقراطيون الانتخابات بسبب ضعف الاقتصاد[١٠]. واجه الاقتصاد الأمريكى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى

مشكلات مثل التضخم، البطالة، عدم استقرار علاقات العمل وأعمال التمرد العرقية، مما سبب فى انعدام شعبية الإدارة الديمقراطية. وعد المرشح الجمهورى وارن هاردنج بـ «العودة إلى الحالة السوية» وفاز بالانتخابات. . لقد نجح الجمهوريون فى إدارة الاقتصاد بشكل جيد، مما أدى إلى احتفاظهم بالبيت الأبيض خلال عشرينيات القرن العشرين. فى عام ١٩٢٨م فاز الجمهورى هربرت هوفر بالانتخابات الرئاسية، ولكن فى السنة الأولى لرئاسته حدث الكساد العظيم.

٤ ـ **انتخابات عام ١٩٣٢م**: خسر الجمهوريون بسبب الكساد العظيم[١١]. وعد المرشح الديمقراطى فرانكلين روزفلت بـ«اتفاقية جديدة» لإنعاش الاقتصاد من الكساد، ومعاقبة هوفر الرئيس الجمهورى فى ذلك الوقت. مكن نجاح الاتفاقية الجديدة الديموقراطيين من الاحتفاظ بالبيت الأبيض على مدى عقدين كاملين (١٩٣٢ ـ ١٩٥٢).

٥ ـ **انتخابات عام ١٩٥٢م**: خسر الديمقراطيون بسبب ما وراء الاقتصاد[١٢]. بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة فى العالم. توقع الأمريكيون أن يحل السلام والهدوء فى البلاد، إلا أن ذلك لم يحدث. فى عام ١٩٤٩م اشتعلت الحرب الباردة، حيث وقع الجزء الرئيسى من الصين تحت قبضة الشيوعيين وقام الاتحاد السوفييتى باختبار قنبلته النووية. كان هناك أيضًا تهديد منا جانب الحركة الشيوعية الداخلية المخربة داخل الولايات المتحدة. لقد شعر الأمريكيون أن الإدارة الديمقراطية لترومان، لكونها ليبرالية، لم تكن حازمة بشكل كاف مع الأمريكيين الشيوعيين. وقد أجبر غزو كوريا الجنوبية عام ١٩٥٠م بواسطة الشمال الشيوعى، أمريكا على التدخل عسكريًا، مسفرًا عن مقتل وجرح ١٤٠ ألف أمريكى. جعلت كل تلك التطورات الأمريكيين يشعرون بالإحباط، وفى انتخابات عام ١٩٥٢م الرئاسية منحوا صوتهم لأيزنهاور الجمهورى وريتشارد نيكسون كنائب رئيس له. احتفظ أيزنهاور بالرئاسة فى انتخابات عام ١٩٥٦م.

٦ ـ **انتخابات عام ١٩٦٠م**: خسر الجمهوريون بسبب ما وراء الاقتصاد[١٣]. لم تتقاسم كل فئات المجتمع الأمريكى الازدهار والثراء الذى تحقق فى خمسينيات القرن العشرين. كان هناك أفارقة أمريكيون وفقراء من البيض الذين استبعدوا جانبًا على الهامش. مرت حوالى مائة عام منذ أن ألغى أبراهام لينكولن العبودية، وعلى الرغم

من ذلك، ما زال الأمريكيون الأفارقة يعدون مواطنين من الدرجة الثانية على أفضل تقدير. لقد جاء الوقت لكى يعترضوا ويطالبوا بمكانهم الصحيح فى المجتمع. على الرغم من النمو والازدهار اللذين تحققا فى عقد الخمسينيات، فإن الكثير من الأمريكيين أرادوا إحداث تغير اجتماعى فى عقد الستينات. لقد رشح الجمهوريون ريتشارد نيكسون ولكنه خسر لصالح الديمقراطى چون. إف. كنيدى الذى كان يؤيد التغيير وتعهد للأمة بـ «حدود جديدة».

٧ ـ **انتخابات عام ١٩٦٨م**: خسر الديمقراطيون بسبب ما وراء الاقتصاد[١٤]. كان عقد الستينيات مضطربًا، فقد شهد حرب ڤيتنام وتمرد الطلبة وثقافة المخدرات، وأعمال التمرد العرقية، ثم اغتيال چون وروبرت كنيدى والدكتور مارتن لوثر كينج. بلغت كراهية الناس للحكومة درجة شديدة للغاية، حتى أن ليندون جونسون الرئيس الأمريكى فى ذلك الوقت انسحب من محاولة إعادة الانتخاب لعام ١٩٦٨م. قام الجمهوريون بترشيح ريتشارد نيكسون الذى وعد بإحلال السلام والعودة إلى قيم الطبقة الوسطى. أعيد انتخاب نيكسون لفترة رئاسة ثانية فى عام ١٩٧٢م.

٨ ـ **انتخابات عام ١٩٧٦م**: خسر الجمهوريون بسبب أزمة الثقة فى القيادة السياسية (وهو مثال على ما وراء الاقتصاد)[١٥] أعيد انتخاب نيكسون عام ١٩٧٢م ولكنه تسبب فى عدم استقرار المسيرة السياسية خلال الحملة الانتخابية بمؤامرة ووترجيت(*). أولاً: قدم نائبه سپيرو أجنيو استقالته بسبب سوء الأداء المالى وتهم الرشوة. وحل محله چيرالد فورد. ثم أجبر نيكسون نفسه على الاستقالة بسبب فضيحة ووترجيت، واحتل چيرالد فورد نفسه منصب الرئيس. توقع الناس من فورد أن يعيد المصداقية لمنصب الرئيس. ولكن، وبعد مرور شهر واحد على توليه منصب الرئيس، صدم فورد الأمة بسبب منحه العفو الكامل والتام لنيكسون. ولقد أثار ذلك العديد من التساؤلات حول مصداقية فورد ذاته. وفى انتخابات عام ١٩٧٦م وعد چيمى كارتر، الديمقراطى والمحافظ السابق لچورچيا، بتنظيف واشنطن من الفساد، وتحت هذا الشعار حاز على مؤازرة الأمة. لقد هزم كارتر الرئيس فورد.

(*) كانت الفضيحة التى أطاحت بالرئيس نيكسون هى تنصت جهاز حكومى على مقر الحزب الديمقراطى، وحاول الرئيس تعطيل التحقيق فى ذلك، فأصبحت تهمته تعطيل سير العدالة، واضطر للاستقالة قبل توجيه التهمة له رسميا ـ المترجمة.

٩ ـ **انتخابات عام ١٩٨٠م**: خسر الديمقراطيون بسبب ما وراء الاقتصاد[١٦]. واجهت رئاسة كارتر أزمات واحدة تلو الأخرى، بدءًا بأسعار الطاقة المرتفعة والركود والتضخم والضرائب المرتفعة، والغزو السوفييتي لأفغانستان، وقرار الولايات المتحدة لدعم شاه إيران الذى لم يكن يحظى بشعبية، وانتهاءً بأزمة الرهائن الأمريكيين فى إيران. عدم قدرة كارتر على حل أى من تلك المشاكل، بالإضافة إلى المشكلة الموجودة أصلاً وهى نقص الثقة فى القيادة، بينما وعد رونالد ريجان الجمهورى بإحداث انتعاش اقتصادى واستعادة مكانة أمريكا فى العالم. فاز ريجان فى انتخابات عام ١٩٨٠م وأنقذ الاقتصاد الأمريكى ثم أعيد انتخابه فى عام ١٩٨٤م، وأنهى فترته الانتخابية الثانية فى عام ١٩٨٨م تحت سحب الشك فى تورط البيت الأبيض فى الأنشطة السرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. لقد عرفت هذه الفضيحة بفضيحة إيران كونترا، وكان من شأنها أن عمقت من أزمة الثقة فى القيادة السياسية[١٧]. وبعد ريجان، انتخب نائبه جورج بوش كرئيس عام ١٩٨٨م.

١٠ ـ **انتخابات عام ١٩٩٢م**: خسر الجمهوريون بسبب فترة الركود الاقتصادى[١٨]. فى دورته الانتخابية الأولى، وعد السيد بوش بعدم زيادة الضرائب، ولكن بعد انتخابه دفعه الواقع إلى رفع الضرائب. وعلى الرغم من ذلك، فقد تصاعدت شعبيته عام ١٩٩١م حينما استخدم مهاراته الدبلوماسية بنجاح لتجميع التأييد العالمى لعملية «عاصفة الصحراء» لمعاقبة صدام حسين على الغزو العراقى للكويت. ولكن بدأت مرحلة الركود والتى أسفرت عن انحدار فى شعبيته، مما أدى إلى خسارته لانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ١٩٩٢م لصالح الديمقراطى بيل كلينتون. كان بيل كلينتون الرئيس الديمقراطى الأول فى مدة نصف قرن، بعد فرانكلين روزفلت، الذى يعاد انتخابه لمنصب الرئيس.

الاقتصاد المزدهر وما وراء الاقتصاد ـ خلاصة سريعة

ناقشنا فى مستهل هذه الدراسة أنه بشكل عام، وفقًا للحكمة التقليدية، تعتمد نتيجة الانتخابات الرئاسية على حالة الاقتصاد. يدعم العرض السابق للانتخابات الرئاسية الأمريكية فى خلال فترة المائة عام (١٨٩٦-١٩٩٦م) بشكل أوسع تلك الحكمة

التقليدية، حيث بالفعل فى أغلب الأوقات كان أداء الاقتصاد واحداً من العوامل الرئيسية فى تقرير مصائر الآمال الرئاسية. على الرغم من ذلك، فإنها توضح أيضًا أنه خلال المائة عام الأخيرة، فإن الحكمة التقليدية لم تحترم فى عدد من المناسبات. كان هناك أوقات حينما وجد الرئيس، على الرغم من الوصول إلى مناخ اقتصادى صحى، أن أمزجة الناخبين لم تعد لصالح إعادة انتخابه أو انتخاب مرشح حزبه السياسى لمنصب الرئيس. وكلما نشأت مثل هذه الحالة، كان السبب هو العوامل التى تكمن فى ما وراء الاقتصاد (القلق بشأن الأهداف العليا). نجد عدداً قليلاً جداً من الأمثلة على تلك الأحداث خلال فترة المائة عام التى استعرضناها فيما سبق. على سبيل المثال فى عام ١٩٥٢م، كان هارى ترومان الرئيس الأمريكى الديمقراطى فى ذلك الوقت، مجبراً لإعلان أنه لن يسعى لإعادة الانتخاب.

إن هذا القرار كان بسبب النفوذ الطاغى للعوامل المنتمية لما وراء الاقتصاد، والتى تركت انطباعاً على الرئيس بأن الشعب الأمريكى قد طوّر إدراكًا بأن قيادة الديمقراطيين لم تكن قادرة على التعامل مع السيناريو الناشئ والخاص بالحرب الكونية الباردة بشكل مرض، على سبيل المثال عدم قدرة الإدارة على الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الرئيسية فى العالم. ثبت صحة تقدير ترومان لأمزجة الناخبين حينما فشل المرشح الديمقراطى أدلاى ستيفنسون بشكل حاسم فى الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٥٢م لصالح الجمهورى أيزنهاور. لم يكن الاقتصاد العامل الحاسم والمسيطر الذى قرر نتيجة انتخابات عام ١٩٥٢م ولكن ما وراء الاقتصاد. وبشكل مشابه، على الرغم من التحديث والنمو والسلام والازدهار الذى تم على نحو فذ فى الأعوام الثمانية لإدارة أيزنهاور، فلم يكن الاقتصاد، ولكن بشكل رئيسى عوامل ما وراء الاقتصاد، هى ما قررت نتيجة الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٦٠م. على الرغم من التقدم الاقتصادى، لم يكن هناك تقدم اجتماعى مواز. بالنسبة لقضية التقدم الاجتماعى، كان هناك انقسام حاد صامت فى المجتمع. كان عدد هؤلاء الذين أرادوا الاحتفاظ بالوضع الراهن، تقريبًا مساويًا لهؤلاء الذين أرادوا إحداث تغيير لصالح التقدم الاجتماعى. وعد كنيدى، المرشح الديمقراطى للرئاسة بإحداث تغيير وفاز بالرئاسة بهامش ضئيل من الأصوات الشعبية على نيكسون، الذى كان مؤيداً للإبقاء على الوضع الراهن. كان نيكسون نائب الرئيس أيزنهاور لمدة ثمانية أعوام، وبهذه الصفة

ساهم فى السياسات التى أكسبت الولايات المتحدة مسمى «مجتمع الوفرة». على الرغم من ذلك، ففى انتخابات عام ١٩٦٠م لم يكن الاقتصاد، ولكن ما وراء الاقتصاد هو ما قرر النتيجة. فى الانتخابات الأولى فى فترة ما بعد ووترجيت، أسفرت العوامل التى تنتمى لما وراء الاقتصاد والمتمثلة فى الفضيحة عن هزيمة فورد، والذى كان يشغل منصب الرئيس الأمريكى فى ذلك الوقت. ومرة أخرى لعب ما وراء الاقتصاد دوراً رئيسيّا فى الانتخابات الأولى فى مرحلة ما بعد فضيحة مونيكا لوينسكى، وكان الضحية هو آل جور نائب الرئيس الأمريكى.

لقد جعل جور من الاقتصاد القضية الأساسية، وانتهز كل فرصة ممكنة لتذكير الناس بأنه الوحيد الذى سيكون قادراً على الاستمرار فى تحقيق أداء اقتصادى مبهر، والذى أصبح العلامة الأساسية على فريق كلينتون ـ جور. على الرغم من ذلك، فإن تلك الفكرة الأساسية لم تحظ بذلك القدر من الاستجابة الحماسية من جمهور الناخبين الذى كان قد توقعه جور. وقد أثار ذلك العديد من التساؤلات ـ ما هو البعد الذى اتخذه ما وراء الاقتصاد بحيث غيّر وعى مثل هذا العدد الكبير من الناخبين فيما يخص الأوليات المجتمعية؟ كيف تسبب فى الإضرار بترشيح جور للرئاسة؟وكيف تم تدبير ذلك خلال حملة الانتخابات؟ إن هذه الأسئلة مهمة لعدد من الأسباب، وسوف نحاول الإجابة عنها فى الأقسام التالية من الكتاب.

الانتخابات الأمريكية لعام ٢٠٠٠م ـ سياسات الوسطية

أحد التساؤلات الملغزة التى نشأت من السباق الأمريكى الرئاسى لعام ٢٠٠٠م هو لماذا أسفر السباق عن فارق ضئيل للغاية، لدرجة أن السباق الرئاسى قد تحدد فى النهاية بهامش يبلغ عدداً قليلاً من مئات الأصوات الانتخابية فى ولاية فلوريدا؟ أحد العوامل التى جعلت هذا السباق متعادل النتائج، كان السياسات الوسطية لكلا المرشحين. على الرغم من أن بوش محافظ وجور ليبرالى، فقد نجح كلاهما فى تقديم البرامج السياسية للحزب التى كان من شأنها أن قسمت الأمة الأمريكية إلى نصفين. بالنسبة للقضايا الأيديولوجية المثيرة (كالإجهاض، مراقبة الأسلحة، الشذوذ الجنسى، الضرائب... إلخ) فلم يتخذ أىٌّ منهما موقفًا متطرفًا، بالتأكيد، حاول كل منهما أن يتخذ موقفًا وسطًا.

خذ على سبيل المثال قضية البيئة. لقد ساند بوش إحداث انخفاض كبير فى الضرائب بالنسبة لاستخدام الإيثانول (وهو بديل للوقود)، ولكنه أيد أيضًا افتتاح محمية ألاسكا للكشف عن الغاز والبترول، وعارض اتفاقية كيوتو. أما آل جور فقد ساند إحداث انخفاض كبير فى الضرائب بالنسبة للبيوت، السيارات والأعمال صديقة البيئة، وساند المحافظة على الحياة البرية فى القطب الشمالى لألاسكا، واتفاقية كيوتو. وهنا نرى أنه على الرغم من أن جور ليبرالى، فلم يكن حازمًا فى شأن الأعمال والصناعات التى كانت تسبب الكثير من التلوث. وبدلاً من ذلك، اتخذ موقفًا وسطًا، مسببًا غضب الديمقراطيين المدافعين عن البيئة. ولهذا السبب صوّت الديمقراطيون المدافعون عن البيئة بشكل قوى لصالح مرشح حزب الأخضر رالف نادر، مسببًا لكمة مهلكة لتطلعات السيد جور الرئاسية.

أما بالنسبة لقضية الشذوذ الجنسى، فإن المرء يتوقع أنه بسبب أن «بوش» من المحافظين فإنه سيؤيد حظرًا كليًا على الشواذ لدخول القوات المسلحة للولايات المتحدة. على الرغم من ذلك، وفى تحد للموقف اليمينى، اتخذ موقفًا وسطيًا بسماحه للمؤسسة العسكرية أن تتبع سياسة «لا تسأل، لا تخبر». وكنتيجة لذلك أصبح الشواذ قادرين على الاستمرار فى خدمة القوات المسلحة الأمريكية. وقد اتخذ جورموقفًا لصالح السماح للشواذ بالخدمة بشكل صريح فى القوات المسلحة.

وفيما يتعلق بحيازة الأسلحة، دعم بوش تفعيل العمل بالقوانين الجارية لمراقبة الأسلحة، إدخال أقفال على الأسلحة الصغيرة لضمان أمان الأطفال، على أن يحدث ذلك بشكل طوعى، والتحقق من الخلفية الشخصية، ومعارض الأسلحة. على الرغم من ذلك عارض تسجيل قومى لحيازة الأسلحة. دعم جور التحقق من الخلفية الشخصية ومعارض الأسلحة، وترخيص قومى للأسلحة الصغيرة، ودعم بقوة وضع أقفال على الأسلحة الصغيرة لضمان أمان الأطفال وذلك بشكل إجبارى. قد يتوقع المرء أنه ربما لأن جور ليبرالى فإنه سيدافع عن تشريع أكثر حزمًا فيما يخص الحيازة غير المرخصة للأسلحة الصغيرة إما بإعلان أنها غير قانونية أو بجعلها تخضع لشروط شديدة الحزم، ولكنه فى هذه القضية، مثل بوش، اتخذ موقفًا وسطيًا.

اقترح بوش انخفاضًا فى الضرائب قدره ١,٣ تريليون دولار أمريكى على مدى عشرة أعوام، نظام مبسط للضرائب على الدخل، زيادة الائتمان المخصص للأطفال،

والإنهاء التدريجى للضرائب على الممتلكات. كما دعم جور أيضا خفض الضرائب، لمبلغ قدره ٥٠٠ بليون دولار أمريكى على مدى عشر سنوات لصالح الفقراء بشكل أساسى والطبقة الوسطى. لقد اقترح أيضًا زيادة الائتمان مع ضريبة الدخل المكتسب بالنسبة للأسر الكبيرة، وانخفاض الضرائب على التعليم الجامعى. كان الخفض الذى اقترحه بوش يحمل طابعًا محافظًا مثل الإنهاء التدريجى للضريبة على الممتلكات التى كانت لصالح الأغنياء، الذين هم غالبًا ملاك الأراضى. على الرغم من ذلك، فإن الزيادة التى اقترحها فى ائتمان الأطفال كان تحركًا باتجاه الوسط، حيث إن الفقراء لديهم عدد أكبر من الأطفال. أما الخفض الضريبى لجور فقد حمل روحًا أكثر ليبرالية، مؤيدًا مصلحة الجماعات ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

عارض بوش الإجهاض فيما عدا حالات الاغتصاب، سفاح القربى، أو لإنقاذ حياة النساء، كما دعم أيضا حظر الإجهاض فى وقت متأخر. طالب الاتجاه المحافظ أن يحظر بوش وبشكل حازم الإجهاض فى وقت مبكر. وبدلاً من ذلك، اتخذ موقفًا وسطًا من خلال حظر الإجهاض فى وقت متأخر فقط. أيد جور حق المرأة فى الإجهاض فى كل الظروف وعارض أيضًا الحظر على الإجهاض فى وقت متأخر[١٩].

لقد قدّم كلٌّ منهما عمليًا برامج سياسية وسطية للناخبين. هدف تلك الاستراتيجية الوسطية هو تحقيق أقل درجات الجدال مع الناخبين المستقلين والمعتدلين أيديولوجيا، مع الاحتفاظ فى الوقت ذاته بأفكارهما الأيديولوجية الأساسية.

***

لعبة الأرقام

فيما يخص الانتخابات الأمريكية، طبقا للدستور الأمريكى، لا تعد أغلبية الصوت الانتخابى الشعبى لمرشح ما أمرًا حاسمًا. ولكى ينتخب كرئيس للولايات المتحدة، فإن المرشح الفائز لا بد أن يكون له أغلبية أصوات فى المجمع الانتخابى (فى سباق ذى اتجاهين، على الأقل ٢٧٠ من ٥٣٨ مجموع الأصوات الانتخابية)[٢٠]. فى عام ١٨٦٠م انقسم السباق الرئاسى بين أربعة مرشحين رئاسيين، إبراهام لينكولن احتفظ بأقل من ٤٠ بالمائة من الأصوات الشعبية، ولكنه فاز بالرئاسة لأنه كان قد حصل على

أغلبية أصوات المجمع الانتخابى[٢١]. فى انتخابات عام ٢٠٠٠، حيث إن تعداد الأصوات الانتخابية فى فلوريدا ظل محل نزاع، فإن عدد أصوات المجمع الانتخابى لجور قد توقف عند ٢٦٧ فى مقابل ٢٤٦ لبوش. من سيفوز بولاية فلوريدا كان سيحصل على كل أصواتها الانتخابية الخمسة والعشرين، ويحصل على الدرجة الدستورية المطلوبة والتى تبلغ ٢٧٠ صوت انتخابى لكى يصبح الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة. فى هذه الانتخابات عانى جور من بعض الانتكاسات الخطيرة.

أولاً: كان هناك انطباع بأن المحكمة الأمريكية العليا قد صوّتت على أساس اتجاه الحزب لصالح چورچ بوش الابن[٢٢]. ثانيًا: كان هناك عامل مهم يتعلق برالف نادر. فإن لم يكن نادر قد انتزع من جور أصوات الديمقراطيين المدافعين عن البيئة فى فلوريدا ونيوهامپشير، لكان جور سيصبح الفائز بوضوح حتى بدون الدعوى القضائية لإعادة تعداد الأصوات الانتخابية فى فلوريدا، وكان سيفوز بالرئاسة. يتضح ذلك من حقيقة هزيمة جور فى تلك الولايتين أمام بوش بهامش أقل من عدد الأصوات التى حصل عليها نادر. أظهرت النتائج الرسمية العامة لانتخابات عام ٢٠٠٠م[٢٣] أنه فى نيوهامپشير خسر جور أمام بوش بعدد ٧,٢١١ من الأصوات الانتخابية، بينما فى الولاية ذاتها حصل نادر على إجمالى ٢٢,١٩٨ صوت انتخابى. كان الأمر الأكثر مدعاة للسخرية فى فلوريدا، حيث طبقًا للتعداد الرسمى، خسر جور أمام بوش بهامش ضيق قدره ٥٣٧ من الأصوات الانتخابية الشعبية، بينما حصل نادر على ٩٧,٤٨٨. لولاية نيوهامپشير أربعة أصوات انتخابية بينما فلوريدا لها خمسة وعشرون صوتًا. الأصوات التى حصل عليها نادر كانت بشكل أساسى أصواتًا ديمقراطية، ولهذا فإن تحولهم لحزب الخضر قد تحول إلى صفعة مميتة لجور، لأن السباق الرئاسى كان متقاربًا[٢٤].

تظهر كل المناقشات السابقة أن انتخابات عام ٢٠٠٠م كانت بالفعل انتخابات متقاربة، وبالنسبة للكثيرين كان يمكن لجور أن يكون الفائز الأصلى، لولا الظروف التى عكست النتيجة لصالح بوش. على الرغم من ذلك، فإن المشكلة الخاصة بهذا النوع من التحليلات هى أنها ترتكز بشكل كامل على ما هو واضح وتصل إلى نتيجة

ترتكز على الأحداث وهى تحدث بالفعل، بينما تتجاهل بشكل كلى الدوافع التى أنتجت مثل تلك الأحداث والتى انتهت إلى إنتاج الأرقام التى قمنا بالإشارة إليها. يعجز التحليل السابق عن تعريف سبب حدوث مثل هذا التقارب فى السباق الرئاسى بين المرشحين، وأيضا الأسباب التى جعلت جور يفشل فى الحصول على العدد المطلوب من الأصوات الانتخابية. يتطلب فهم هذه القضية وجهة نظر عامة للخلفية التاريخية للمشكلة، والتى سنناقشها فى الفصل التالى.

* * *